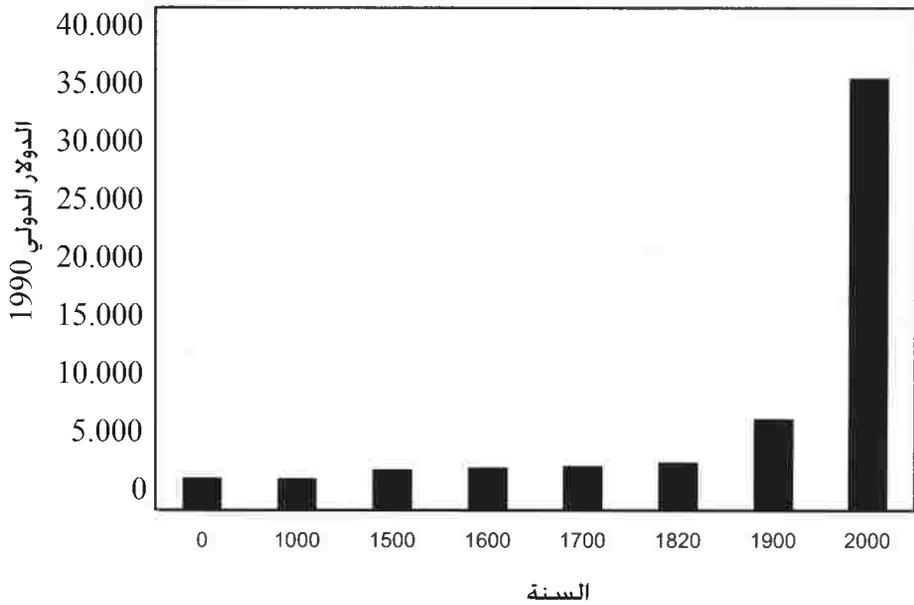
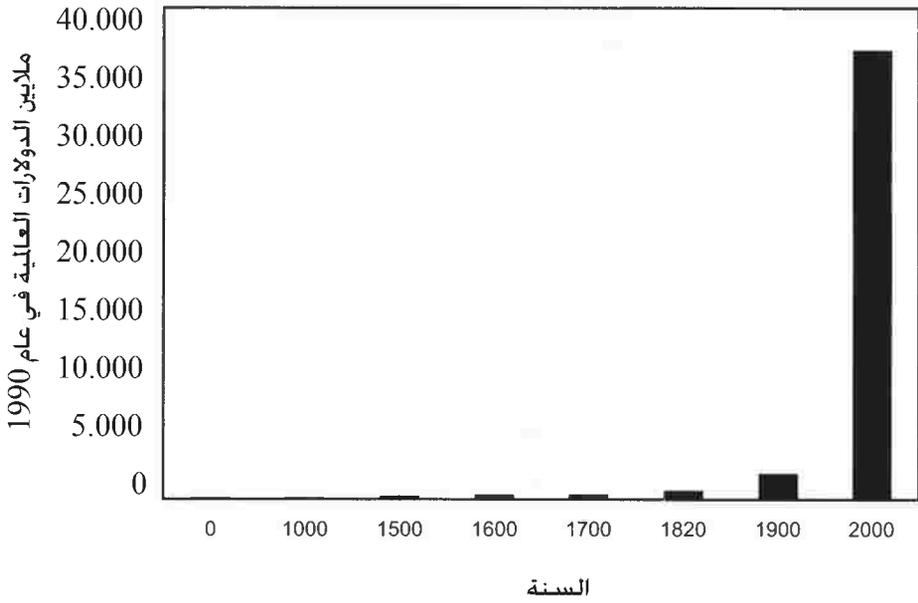


الفصل السادس

الاقتصاد

أصبح النمو الاقتصادي جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمي طيلة السنوات العشرين الماضية، وكرس القادة الكثير من الجهد لاختيار سياسات تساعد وتزيد من معدلات النمو⁽¹⁾. ومن النظرة الأولى يبدو نجاحهم. ومنذ بدايات القرن العشرين نما GDP العالمي من نحو 2 تريليون دولار إلى أكثر من 36 تريليون \$ (التقييم بسعر الدولار عام 1990) بمعدل نمو سنوي تقريباً 2.7%⁽²⁾ وبشروط توزيع الفرد، نما GDP العالمي إلى أعلى من 1.000 دولار إلى نحو 6.000 دولار. وعلى الرغم من الكساد الكبير، والحربين العالميتين وسقوط الإمبراطوريات العظيمة إلا أن القرن الماضي شهد أسرع نمو اقتصادي في تاريخ البشرية.

ويجب علينا بالإضافة إلى الإعجاب بوتيرة النمو الاقتصادي أن نعترف بالأهمية الكبيرة لوصولنا إلى مستوى التوزيع العالمي للفرد إلى أكثر من 5.000 دولار. كما ظهرت تحولات اجتماعية سريعة في جميع المجتمعات تقريباً. حين ارتفع GDP للفرد من 1.000 دولار إلى 5000 دولار (انظر الفصل العاشر). وانتشر التعليم الابتدائي في كل العالم تقريباً وارتفع عدد المتعلمين إلى أعلى من 50%. وقرز العمر المتوقع للإنسان إلى مستويات العمر في الدول الغنية. والتغيير في متغيرات «نوعية الحياة» في الأغلب أعلى من 5.000 دولار للفرد، بدلاً من أقل من ذلك. وهناك أيضاً دليل أنه حين تكون GDP الشعب وحصّة الفرد أعلى من 6000 دولار فمن غير المتوقع أن تتراجع إلى الأوتوقراطية (حكومة الفرد) أو الفوضى السياسية (Przeworski, Alvarez, Cheibub, Limongi, 1996). ولذلك من المهم جداً أن نقول: إن العالم في المتوسط - وأكثر من نصف عدد الدول التي لدينا بيانات متشابهة عنها⁽³⁾ وصلت حصّة الفرد فيها إلى 5000\$. ويعيد الشكل 1 - 6 بناء نمو المخرجات الاقتصادية في العالم (محسوبة بـ GDP) ومستويات المعيشة (محسوبة بـ GDP للفرد) عبر ألفي سنة من التاريخ الإنساني. ويوضح كيف تميزت المثأ سنة الماضية، وخاصة المثأ سنة الأخيرة، بالنسبة للنمو الاقتصادي.



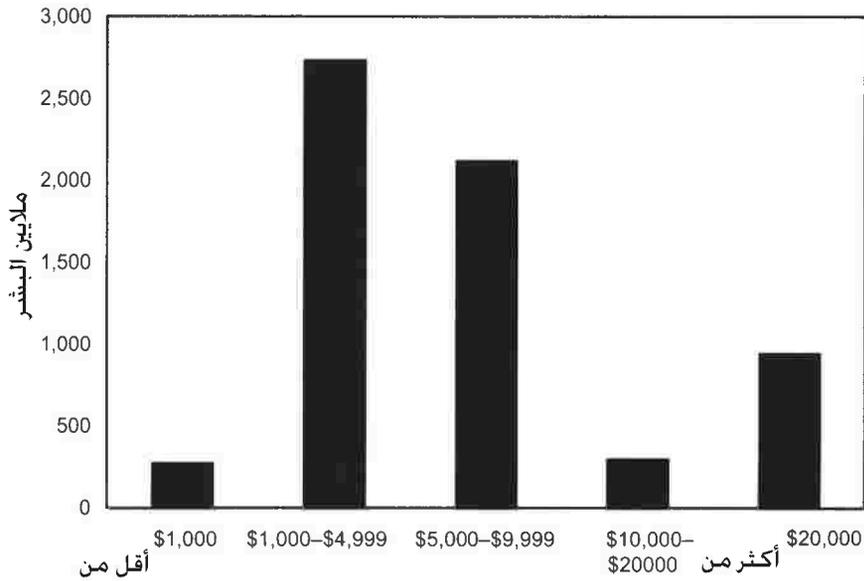
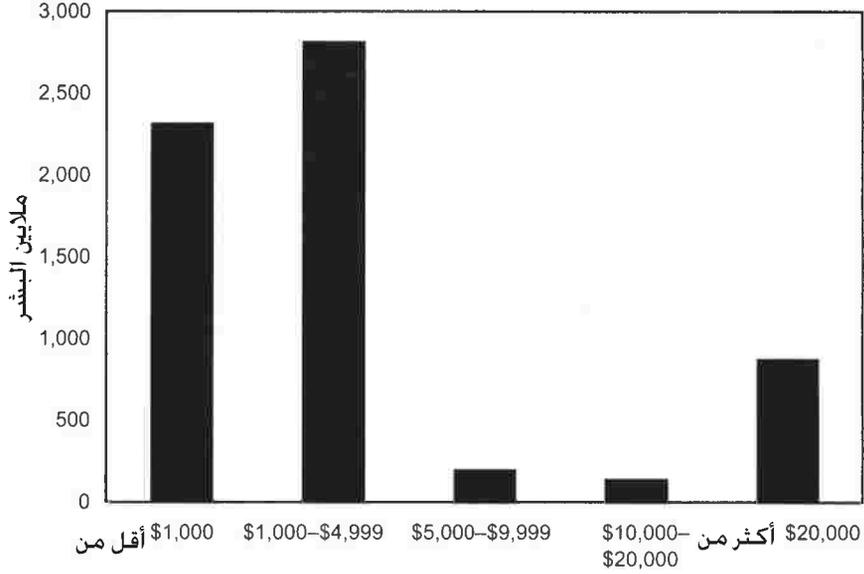
الشكل 1 - 6 النمو طويل المدى العالمي GDP و GDP للفرد.

المصدر: Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective (Paris: OECD).

هناك عدة أسباب تجعلنا نظن أن معدلات النمو الاقتصادي العالمي في القرن الواحد والعشرين قد تتجاوز معدلات القرن العشرين. أولاً، يسير النمو الاقتصادي العالمي في طريق متسارع بشكل عام لأكثر من 200 سنة. وأشار ماديسون (Maddison 1995) إلى أن أسرع مدة نمو اقتصادي في التاريخ البشري وهي «العصر الذهبي» كانت بين 1950 و1973. وحتى النمو خلال مدة الكساد 1973 — 1992 كانت أسرع من الطبيعي بالمقاييس التاريخية واستمر في النمو منذ ذلك الوقت. ثانياً، أتاحت الفروق الكبيرة جداً التي ظهرت عالمياً في GDP لحصة الفرد الفرصة للدول منخفضة الدخل لزيادة معدلات نموها سريعاً وذلك بتقوية رأس المال البشري، وتحسين الحكومة، وتبني التقنية من الدول الأغنى. ثالثاً، يتوقع أن ينتج المخزون الهائل من رأس المال البشري والمكرس للعلم والهندسة تحسينات سريعة أكثر في التقنية — في التقنية الحيوية والإلكترونيات الدقيقة، وتقنية النانو، وإنتاج الطاقة واستخدامها — التي يجب أن تثرى النمو الاقتصادي العالمي. وفي المقابل فإن عدة أسباب للفشل في تحسين الحكومة، وإحباط التعاون الدولي، والضعف في سرعة التغير التقني، والتشويه البيئي، كل هذه الأمور مجتمعة قد تبطئ النمو العالمي.

وهناك تحدٍ رئيسي يتمثل في أن النمو الاقتصادي كان وما زال غير متعادل بشكل حاد واتسعت عدم العدالة في الدخل بين الدول ودخلها. وفي عام 1900 كان نصيب الفرد من GDP في الدول الأغنى في الاقتصاد العالمي، مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، ونيوزلندا، في حدود 4000 – 5000 دولار (بالدولار العالمي في عام 1990⁽⁴⁾)، بينما كانت الدول الأفقر في مستويات أقل من 1000، والآن وصلت الدول الأغنى والمتطورة مستويات تصل إلى 35000 دولار للفرد، بينما ما زال العديد من الدول تحت مستوى 1000 دولار.

ومقارنة الدخل عبر البلدان — وعبر الزمن — ليس بالمهمة اليسيرة. وأسهل طريقة لذلك هي قسمة الدخل بعملة الدولة على معدل الصرف الغالب بضمائم الدولار. وبناء على هذا المقياس (الشكل 6.2، الصورة العلوية) فإن نحو ثلث سكان العالم يعيشون في عام 2004 في بلدان بمعدل دخل متوسط هو أقل من 1000 دولار مقارنة بـ 40000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

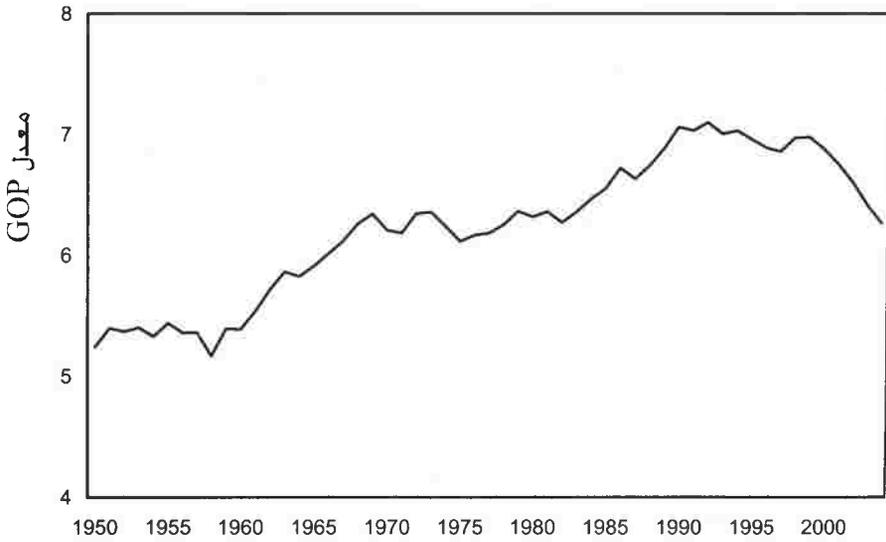


الشكل 2 - 6: توزيع الدخل العالمي (2004) - معيارين.

ملاحظة: الشكل العلوي لحصة الفرد من الدخل القومي بسعر صرف السوق. الشكل السفلي لحصة الفرد من الدخل القومي بسعر قوة الشراء. ويبين كل شكل ملايين البشر الذين يعيشون في دول ذات دخل قومي في الخانة المحددة.

المصدر: سعر صرف السوق من Global Insight, Inc أشكال القوة الشرائية بناءً على استحداثات Hillebrand's extensions of Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective (paris: OECD).

وهذه المقارنة المبنية على سعر التحويل لا تكون عادة دقيقة للمقارنة بين الدول؛ لأنه يفترض ضمناً أن الناس في البلدان الفقيرة يدفعون للمشتريات والخدمات الأسعار نفسها التي يدفعها الأمريكيون. وتحويل 870 بير إثيوبي، مثلاً، بحيث يكون صرف الدولار هو 8.7 بير يستدعي تقدير دخل الفرد بنحو 100 دولار في عام 2004. وهذا يوضح الفقر العام في أثيوبيا فلو كان الأثيوبيون يدفعون أسعار الولايات المتحدة للغذاء من مستوى دخل مثل هذا ماتوا من المجاعة. وعلى الرغم من أن الجفاف يضرب أثيوبيا بشكل دوري إلا أنه في معظم السنين لا يوجد موت جماعي في الدولة. ولتعديل الفروق في مستويات السعر، هناك طريقة تدعى تعادل القوة الشرائية تجعل دخل الفرد الأثيوبي في عام 2004 نحو 800 دولار وبالطبع هذا قليل جداً ولكنه نحو 8 مرات المستوى الذي تشير إليه مقارنة تغيير العملة. ويتابع برنامج IFs التغيير في GDP وحصّة الفرد من GDP في كلا سعري الصرف وبشروط تعادل القوة الشرائية؛ لأن كليهما مفيد لأغراض معينة. ويعتقد معظم الخبراء أن تقديرات تعادل القوة الشرائية أفضل لمقارنات المستوى المعيشي عبر البلاد.

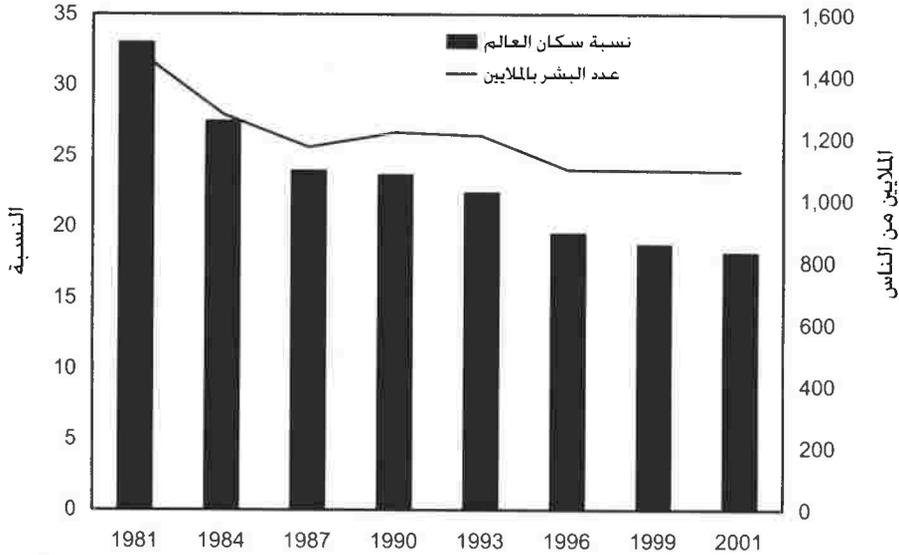


الشكل 3 - 6 معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نسبة إلى بقية العالم.

المصدر: Angus Maddison, 2001, The World Economy, A Millennial Perspective. paris: OECD حتى عام 2004 وأضاف إليها Hillebrand.

وعلى الرغم من أن كلا المعيارين يظهران توزيعاً غير متساوٍ للدخل العالمي، وتبين رسومات مادسون هوة تتسع بشكل غير عادي في القرنين الماضيين إلا أنها أيضاً تبين تحسناً كبيراً في مستوى الدخل المطلق (بالأسعار الثابتة) في الدول غير أعضاء OECD في السنوات الأربعين الماضية، وهناك مقدار بسيط لردم الهوة في العقد الأخير. وارتفعت نسبة الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي بتبادل القوة الشرائية بين دول OECD والدول غير الأعضاء من نحو 5.1 في عام 1960 إلى نحو 7.1 في عام 1992 وهبطت إلى نحو 6.1 في عام 2004 (انظر الشكل 3 - 6). والنصيب الأكبر من النجاح هو لشرق آسيا. واستمر الدخل النسبي بالهبوط في أمريكا اللاتينية، وكلا الدخلين المطلق والنسبي انخفض في الدول الداخلية الإفريقية في العقدين الماضيين.

راجع البنك الدولي بدقة (Chen and Ravallion, 2004) حسابه السابق عن الفقر العالمي؛ ليبين انخفاضاً حاداً منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي في نسبة وعدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع (انظر الشكل 6.4). وبناء على التقديرات الجديدة فإن عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً، وهو معيار الفقر، انخفض من نسبة 33% من سكان العالم في عام 1981 إلى 18% فقط في عام 2001، وهذا يعادل 400 مليون شخص. واستخدم الاقتصادي أكسفير سالا - مارتن Xavier Sala-i-Martin (2002) منهجية مختلفة نوعاً ما وخرج برقم أصغر عن الفقر المدقع. وعلى الرغم من أن هناك جدلاً كبيراً بخصوص الأرقام إلا أن البنك الدولي وسالا - مارتن يتفقان على الاتجاه العام وعلى أن الاتجاه العام في جزء منه سببه النمو السريع في شرق آسيا، وأن بلايين من الناس ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وعلى أنه خارج شرق آسيا فإن معظم مناطق العالم النامي - وخاصة دول إفريقيا الداخلية - تتلأ في الخلف: «[1] تظل إفريقيا خاملة بينما جميع الدول الأخرى بما في ذلك الصين والهند تنمو بنسب مشابهة لتلك التي عرفوها خلال العقدين الماضيين، وسوف يحافظ عدم تساوي الدخل في العالم على ارتفاعه على المدى الطويل في الاتجاه صعوداً خلال العشرين سنة القادمة» (Sala-i-Martin:2002:39).



الشكل 4 - 6 حصة وعدد الناس الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم.

ملاحظة: تم مراجعة مستوى الفقر القديم بتقييم البنك الدولي من دولار في اليوم بأسعار القوة الشرائية لعام (1985 إلى 2008) الأسعار والقوة الشرائية لعام 1992 في هذه الحسابات.

المصدر: البيانات من Saohua Chen and Martin Ravallion, 2004. 'How, Have the World's Poorest Fared since the Early 1980s? (Washington, DC: World Bank) 28 - 29.

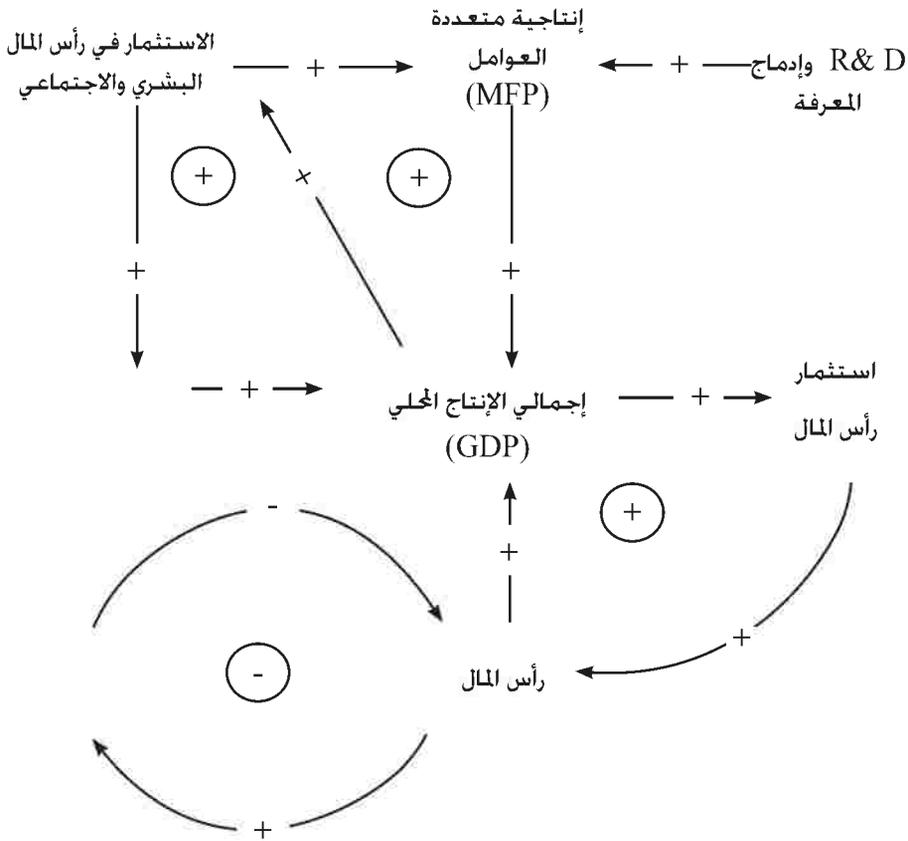
ويبقى النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أو الثروة مواضيع متكررة في الاقتصاد. ونحتاج إلى أن نفكر بشكل محدد في النقاط الأساسية لسياسة الدافعية. وتبرز 4 نقاط هي: الزيادة في الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية والاستثمار كوسيلة للنمو، والتحسينات في فعالية الاستثمار عبر التحسين في رأس المال البشري والاجتماعي والمعرفي، والدخول في التجارة العالمية كميكانية لجلب فوائد محتملة للاقتصاد المحلي والسيولة المالية العالمية بما في ذلك المساعدات، والاستثمار والتحويلات. ولكي نقيم فائدة هذه الدافعيات لتحريك العالم، فإننا نحتاج إلى التفكير مرة أخرى عرضياً.

القوى المحركة الاقتصادية والدافعية

يشمل الاقتصاد، مثل جميع جوانب المواضيع الأخرى في هذا الكتاب، تفاعلاً لدوائر التغذية الراجعة السلبية والإيجابية، ويرسم الشكل 5 - 6 جزءاً من هذه الحركة: إجمالي الإنتاج المحلي، والإنتاج الإجمالي للبضائع والخدمات (للطلب الأخير) وإنتاج المعايير في بلد ما. ويعتمد الإنتاج الاقتصادي على عدة عوامل مهمة: الجهد، ورأس المال المادي (المباني والآلات، والتقنية المتوافرة للمنتجين. وعموماً فنحن نشير إلى الإنتاجية المتعددة (MFP) أكثر مما يقصد بالتقنية بشكلها الضيق. يستخدم النموذج مبنى رئيساً لنظرية اقتصادية، ويعمل إنتاج Cobb - Douglas، لجمع رأس المال والجهد وMFP في حساب GDP ويتحرك بعض GDP من خلال التوفير (من مصادر محلية وأجنبية) إلى الاستثمار في رأس مال جديد ثم إنتاج أكثر. وتغلبت دائرة التغذية الراجعة الموجبة، على معظم العالم ومعظم القرن التاسع عشر والقرن العشرين، على دائرة التغذية السالبة التي تقلل رأس المال المادي، وذلك بخفض قيمته (استنفاده) الشرائية.

يشرح إضافة رأس المال والجهد جزءاً صغيراً فقط من النمو الاقتصادي لمعظم البلدان في هذا القرن ويشرح الباقي التحسينات في التقنية والمعرفة والكفاية المنظمية بطرق غير مفهومة حتى الآن نظرياً أو موضحة تجريبياً. ونموذج النمو الاقتصادي في نظام IFs يزيد عمل إنتاج Cobb - Douglas - الأساس المتين النظري لـ «نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة» - مع رؤية من «نظرية النمو الداخلية» وامتداد نظرية النمو الكلاسيكية المجددة التي تؤكد على أهمية أدوار التقنية ورأس المال والبشري الاجتماعي (Barro, 1998). ويجمع النموذج افتراضات وتقديرات للنمو البشري ورأس المال الاجتماعي وأيضاً النمو المعرفي ونشر المعرفة داخل النمو فيما يدعوه الاقتصاديون الإنتاجية المتعددة (MFP). وتميل الدول التي تملك نمو إنتاجية متعددة قوية لأن يكون لديها نمو اقتصادي قوي ومستويات معيشة محسنة. وليس النمو العالي لرأس المال المادي أو توفير الجهد وحدهما كافيين لضمان النمو الاقتصادي السريع. وهناك روابط قصيرة المدى يركز عليها النقاش الاقتصادي اليومي؛ لأنها تمهد

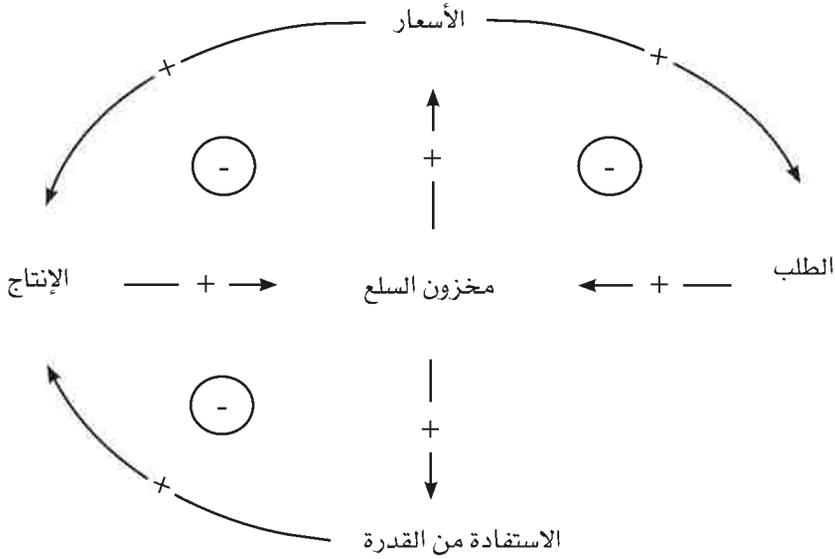
لظهور دورات عمل مهمة. يبين الشكل 6-6 ثلاث دوائر تغذية راجعة يتوسطها مستوى مخزون السلع في قطاعات اقتصادية مختلفة. تستخدم الدائرتان الأولىان ارتفاع الأسعار وهبوطها مؤشراً على المنتجين والمستهلكين؛ ليساعد على توازن الإنتاج والطلب. والثالثة تربط مستويات مخزون السلع والإنتاج عبر تشغيل الإمكانية. وتسمح دوائر التغذية الراجعة السلبية بتوازن إلى حد ما بين الإنتاج والطلب، ولكن مفاجآت النظام في عملية الروابط تجعل من الصعب الحصول دائماً على الاثنين في المعادلة. وعلى الرغم من أن برنامج IFs يظهر هذه القوى المحركة، إلا أن التركيز الرئيس للبرنامج هو على القوى المحركة على المدى الطويل الشكل 5-6.



الشكل 5-6 القوى المحركة طويلة المدى في الاقتصاد.
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

وما زال هناك مجموعة مهمة من القوى المحركة الاقتصادية التي تدور حول التجارة (انظر الشكل 7 - 6). يعمل زوج من دوائر التغذية الراجعة السلبية حول مخزون السلع وأسعار البضائع والخدمات ويعمل زوج من الدوائر المتفاعلة عبر توازنات تجارية (طرح الواردات من الصادرات) وأسعار صرف العملات (أو الأسعار) للعملات النقدية. وهذا الزوج من التغذية الراجعة معقد أكثر من الشكل المشار إليه، لأنه يتفاعل أيضاً مع تدفق رأس المال عبر الحدود. وكمثال، يشير الشكل إلى أن قبول المساعدة يمكن أن يحسن الحساب الجاري وبذلك يضعف التصدير.

يحتوي نظام المساعدة في برنامج IFS على خرائط انسيابية ومعادلات للنموذج الذي يظهر تفاصيل أكثر مما تظهره الرسوم البيانية العرضية والعرض في هذا النص (انظر تحت «فهم النموذج»). وحتى هذا الرسم الموجز للقوى المحركة للأنظمة الاقتصادية يعطينا قاعدة لدراسة أوسع لنقاط الحوافز التي قد تكون لدينا حين نبحث عن التأثير على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. نتحدث بالتفصيل عن نقاط الحافزة.

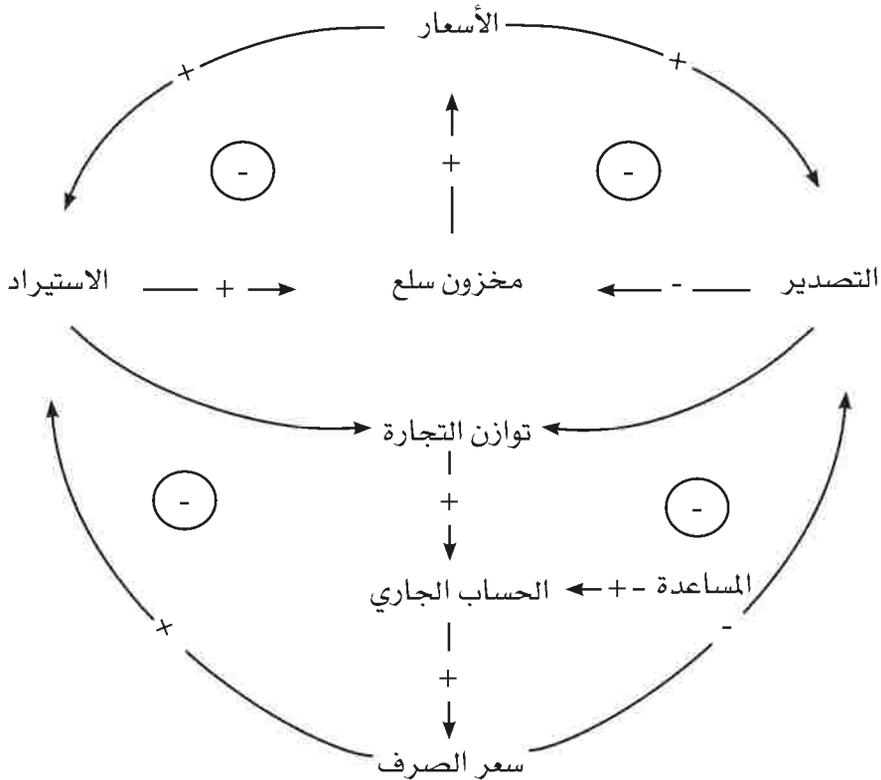


الشكل 6 - 6 توازن القوى المحركة قصيرة المدى في الاقتصاد.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي

رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي مصطلحان غير محددين بدقة وليس من السهل قياسهما. يفكر الاقتصاديون الذين يتعاملون مع هذه المفاهيم في نماذجهم برأس المال البشري من واقع كيف يمكن للعمال أن يكونوا أكثر إنتاجية وخاصة في المدارس، والتدريب المتخصص، والصحة البدنية، بينما يعني رأس المال الاجتماعي المنظمة أو حكومة المجتمع. ويعني تحسين الحكومة بالنسبة لنظريات التنمية الاقتصادية السياسات والمؤسسات التي تزيد من حفز الناس على العمل والاستثمار. وتعد عوامل مثل سيادة القانون المستمرة، وتحسين حقوق الملكية، وتقليل الفساد جزء من هذا المفهوم على الرغم من أن تحويل المفهوم العام إلى ممارسة ليس سهلاً ولا نمذجته أيضاً. ويضيف برنامج IFS عوامل أخرى كمؤشر الفساد والحرية السياسية والاقتصادية بصفتها مؤشرات لرأس المال الاجتماعي ونقاط حوافز. ويبين الشكل 8 - 6 كيف أن هذه المفاهيم موجودة في برنامج IFS (يمكنك الاطلاع على هذا الجدول لأي بلد أو مجموعة ولأي عام، بالنقر على عرض، عرض متخصص، تطوير الخلفية).



الشكل 7 - 6 القوى المحركة التجارية في الاقتصاد.
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

Development Profile

Country: Using Country/Region

Countries or Regions: Afghanistan Select Year: 2000

Select File: 0 - Working File, based on IFSBASE.RUN

	Component Value	Expected Value Predicted from GDP per Capita at PPP	Standard Error (SE) of Estimate	Standard Error of Value from Prediction	Contribution to Annual Growth (Percent)	Parameter Contribution of Factor
Human Capital					-2.04	
Years of Education	1.146	4.438	2.822	-1.167		0.1
Education Expenditure (Log)	3.928	3.928	2.03	0		0.3
Life Expectancy	42.96	59.71	9.861	-1.639		0.1
Health Expenditure (Log)	3.136	2.725	1.444	0.2845		0.3
Social Capital					-0.2453	
Freedom	5	8.429	4.624	-0.7416		0
Governance Effectiveness (Linear)	1.26	1.081	0.4855	-1.279		0.5
Governance Effectiveness (Log)	1.26	2.009	0.4855	-1.543		0.5
Corruption Perception	2.5	2.681	1.349	-0.134		0.2
Economic Freedom (Log)	5.938	5.938	2.663	0		0.1
Physical Capital					-0.3626	
Road Netwk/Land Area	0.322	2.216	6.218	-0.3046		0.0001
Kilowatt-hours per capita	859	858.6	2466	0.0002		0
Telephones per 1000	1.471	65.21	83.23	-0.7659		0.6
Internet Percent Use	2.609	2.609	9.746	0		0.025
Knowledge					-0.0619	
R&D Expenditures	0.0422	0.1812	0.1039	-1.338		0.5
Economic Integration - Algorithms						

الشكل 8 - 6 خلفية التنمية.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

ويظهر رأس المال البشري، في النسخة الحالية لنموذج IFs بيانات عن سنوات التعليم، والإنفاق التعليمي، والعمر والإنفاق الصحي. وأي زيادة في أي مما ذكر فهو لمصلحة النمو الاقتصادي. وبين العمود الأخير في مختصر التنمية القيمة المتأخرة للمرونة الخاصة بالإنتاجية المتعددة للعوامل المختلفة التي نستخدمها لتمثل رأس المال البشري والاجتماعي، لذلك، فهناك مستويات تعليم منخفضة في أفغانستان في عام 2000 ويتوقع لسنوات العمر أن تعوق النمو الاقتصادي السنوي (إسهام سلبي في مدة الإنتاجية المتعددة).

الاستثمار

هناك جدل ضعيف عن أهمية زيادة حصة الاستثمار لـ GDP من أجل إثراء الأداء الاقتصادي. يجد GDP لكل الدول طريقة عبر الإنفاق، والتوفير، وقرارات الضرائب

للأفراد، والشركات، والحكومات لأربع أهداف مبدئية: الاستهلاك الأسري لقطاع واسع من البضائع والخدمات، الإنفاق الحكومي للدفاع والتعليم والصحة وأغراض أخرى، إعادة الاستثمار في أسهم رأس المال وصادرات الشبكة. وعادة يكون إعادة الاستثمار في أسهم رأس المال كافياً لجعل هذه الأسهم تنمو ومن ثم يزيد GDP مستقبلاً (انظر مرة أخرى الشكل 5 - 6).

وهذا الفهم المشترك للقوى الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي تجعل الدول تلقائياً تحاول صياغة سياسة تزيد من التوفير الفردي، المؤسسي والحكومي، وبذلك إعادة الاستثمار في رأس المال. قد يبدو ذلك سهلاً ولكنه ليس كذلك، فعلى الرغم من جهد الحكومة المساند لحفز الاستثمار فإن حصة GDP التي أعادت استثمارها دول OECD العالية الدخل في رأس المال بين 1970 — 2000 وكان تقريباً ثابتاً - نحو 21% - ما عدا في اليابان التي انحدر فيها بقوة. واحتدم النقاش حول إلى أي درجة يمكن للحكومة التدخل عبر سياسات الضرائب، والإنفاق⁽⁵⁾، أو الفائدة التي يمكن أن تزيد التوفير والاستثمار. ولذلك، يحتد النقاش ليصل إلى هل يجب على الحكومة أن تتدخل. ويلازم هذا النقاش قلق عن مدى الاستثمار الحكومي المباشر (بما في ذلك البنية التحتية لرأس المال العام للطرق، والطرق السريعة، وأنظمة المعلومات).

ويتركز نقاش مماثل على إمكانية المبادلة بين الاستثمار في رأس المال المادي ضد رأس المال البشري. على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تتفق مباشرة على الطرق السريعة، ويمكنها أن تقدم المساعدة لرأس المال الخاص عبر الضرائب المنخفضة أو البحث والتطوير أو قد تستثمر في رأس المال البشري بزيادة الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية ويفترض ألا يكون مفاجئاً، مع محدودية المصادر الحكومية. إن حماس العمال للاستثمار الحكومي في رأس المال البشري أكثر من حماس ملاك رأس المال.

وتعرض أيضاً المعلومات الموجزة للتنمية بعض المتغيرات المثيرة للاهتمام تحت عنوان «رأس المال المادي» و«المعرفة». وبدلاً من معاملة رأس المال المادي كمبلغ مقطوع بالدولار للإنفاق مدة زمنية طويلة على الآلات والمباني - كما هي الحال في النموذج التقليدي

لنمو Cobb - Douglas – فإن الفكرة هنا هي اختبار تأثير استثمار مادي تفصيلي أكثر. وتوضح الأدبيات (Calderon and Serven, 2004) أن الاستثمار في الطرق وتوفير الطاقة وروابط الاتصالات لها تأثير أعلى من المتوسط على النمو الاقتصادي. وبالمثل، يحاول النموذج أن يحسب بوضوح الفروق في المستويات الوطنية للإنفاق على الأبحاث والتنمية (R & D) وعلى درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي⁽⁶⁾. ونزيد من كفاية الاستثمار بغض النظر عن مستوى الإجمالي بزيادة أو خفض كمية أنواع معينة من الاستثمار بما في ذلك الاستثمار في (R & D) وبذلك يحفز النمو الاقتصادي.

التجارة والعملة

وجدت التجارة دائماً بين الناس. وعرفت الحكومات دائماً قدرة التجارة على دفع النمو الاقتصادي ولكن قدرتها على التأثير العكسي لتوقعات بعض المجموعات في المجتمع قاد دائماً إلى معارضة. وفي العقود الحديثة زاد نفوذ العملة – التجارية، والمالية، وروابط سوق العمل – ويحتمل أن تتخطى النمو العام. ولكنها أيضاً أشعلت نمواً سياسياً ارتجاعياً والذي قد يعكس الاتجاه إلى دمج أعمق⁽⁷⁾.

ولا تأتي معارضة العملة من العاملين في الصناعة والمغرمين بالتجارة، ولكن من الحكومات أيضاً التي تشعر بأنها غير مستفيدة من نظام التجارة العالمي ومن المنظمات غير الحكومية (NGOs) والتي تخشى من عدة مشكلات مثل تقليص حماية العمل واحتمال التخلص من التحكم بالتلوث، والقضاء على الغابات الممطرة المدارية وصناعة الأسماك العالمية، والتقليل من شأن الثقافات التقليدية واللغات. ولا يستطيع برنامج IFs الحد من الجدل حول العملة – وخاصة الجدل حول أحكام قيم مختلفة عن الأولويات – ولكن يمكن أن يساعد في وضع الجدل في إطار عمل يجمع المنهج الاقتصادي الأساسي مع الاهتمامات الاجتماعية والسياسية.

والنظرية الأساسية للتجارة التي سادت في البيئة العلمية والسياسية العالمية لأكثر من قرن تقول: إنه حين يدخل طرفان إلى التجارة فإن كليهما يستفيد منها. ومن المحتمل أن التجارة لم تقم لو أن الشريكين لم يحصلوا على مثل هذه الفوائد؛ لأن

التجارة ليست إجبارية. ويشرح الاقتصاديون جذور تلك الفائدة المتبادلة. أحد الأسس هو الميزة التنافسية التي يحصل عليها الشركاء نتيجة لعامل تنوع المواهب الطبيعية وذلك حين يكون لدى دولة ما وفرة نسبية في العمل، فمن المنطق أن تتميز تلك الدولة وتتخصص في البضائع والخدمات كثيفة العمال كما هي الحال مع دولة لديها وفرة نسبية في البترول والغاز الطبيعي تستطيع بكفاءة أن تتخصص في منتجات ما لديها. وسبب آخر يجعل من التجارة مفيدة أن تكون هناك وفرة حجم والتي ينتج عنها إنتاج كميات أكبر من الصنف نفسه. فالبلد الذي ينتج طائرات قد يجد أن تكلفة تطوير نوع جديد من الطائرات عالية جداً ولا يستطيعها إلا مع إنتاج حجم عالٍ يمكن أن يخفض التكلفة إلى مستويات ربحية، وشريك هذه الدولة التجاري يجد أن نفس المنطق ينطبق عليه في مجال بناء موصلات جزئية أو سيارات. ومن هنا، فيجب أن يكون هناك تخصص ومتاجرة. والسبب الثالث أن التنافس التجاري قد يقود إلى زيادة نسبة الابتكارات التقنية بما أنه يجب على المتنافسين أن يحافظوا على حصتهم في السوق. ولهذه الأسباب مجتمعة يساند الليبراليون الأسواق المفتوحة للاستيراد والمنتجين الذين يرفضون التصدير.

عملياً لا تتساءل «نظريات التجارة الإستراتيجية» عن نجاح إثراء تجارة العمل الاجتماعي المختلط للشركاء التجاريين ونادراً ما نتساءل عما إذا كان هناك شبكة فوائد لكل شريك على انفراد. وبدلاً من ذلك فإنها غالباً ما تطرح أسئلة عن الفوائد النسبية للتجارة. وبينما قد تجد دولة فوائد جمة في التخصص في إلكترونيات المستهلك للحصول على اقتصاديات ذات حجم، ويبدو الأمر أقل وضوحاً في دولة ستحصل بالقدر نفسه عن طريق التخصص في إنتاج البترول بسبب كبر حجم المصدر الممول. تضع الدولة الأولى أعداداً كبيرة من العمال المهرة وغير مهرة في ساحة العمل لإنتاج البضائع الإلكترونية وتنمي قوة عمالية من السهل أن تتحول إلى صناعات تقنية عالية. وقد يجد البلد الثاني أن إنتاج البترول يتطلب رأس مال أكبر ولكن يضع عدداً من العمال أقل نسبياً للعمل ولا يساعدهم في تنمية مهارات تحول.

يتنامى قلق في الدول المتطورة - بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - من الانسياب المتزايد للفوائد من التجارة الحرة إلى ملاك رأس المال، وأن الأعمال

أقل والرواتب تقل بينما تتوسع التجارة. وفي السنوات الأخيرة تحول تركيز الجدل على الأعمال المستنفدة في قطاع خدمات الوقاية للاقتصاد بما أن الأجانب المتواصلين مع السوق العالمية بشبكة عمل رخيصة وتواصل كافٍ حلوا محل العمال المحليين. ويميل البحث الاقتصادي إلى التقليل من التأثير الإجمالي لهذا التحول (Burtless, Lawrence, Litan, and Shapiro, 1998) ولكن يمكن أن يكون الجهد للعمال الفرادي والمجتمعات مؤملاً.

وتناقش أحياناً الدول النامية (LDCs) وضعها على المدى الطويل في التقسيم العالمي للعمل وفوائدها النسبية في الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من النمو السريع للتصدير إلا أن بعض الدول النامية (LDCs) - خاصة في شرق آسيا - أصبحت صناعية بمستوى عالٍ وغنية نسبياً (مثل جنوب كوريا وتايوان) أو يبدو أنها في الطريق لتصبح غنية (الصين). بينما العديد من الدول الأخرى لم تحصل على نسبة التطور نفسها، وما زالت متخصصة في بضائع لا تحتاج إلى مهاره تقنية، وتعاني بسبب تقهقر الصناعات المحلية في مواجهة التنافس الدولي (Rodrik, 1997).

يركز العديد من المراقبين على توازن التجارة أكثر مما يركزون على سمتها. لأن الإنتاج للتصدير ينشئ وظائف والاعتماد على الاستيراد يقلل من التوظيف في قطاعات الاستيراد؛ لذلك فليس من المستغرب أن صانعي القرار حول العالم وخاصة في الدول والأوقات التي يتفوق فيها الاستيراد على التصدير يواجهون بضغط من المواطنين «لعمل شيء ما» لحماية الوظائف ودفع الاقتصاد المحلي - وممارسة تعزيز الربح التشغيلي لديهم. ومنذ بدايات سبعينيات القرن الماضي وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في هذا الوضع، أولاً مع اليابان، وهي بلد تميل إلى تشغيل فائضات تجارية دولية هائلة، ولكن مع الصين بشكل متزايد، وهي دولة لا تميل إلى تشغيل فائض كبير ضد أي أحد ما عدا الولايات المتحدة.

وفي استجابة لضغط الرأي العام، دفعت الولايات المتحدة عدداً من الدول، خاصة اليابان إلى تحديد مبيعاتها للولايات المتحدة مثل الأقمشة، الصلب، والسيارات، أما الحالة الصينية فهي معقدة بشكل خاص، وخاصة أن الكثير من نمو الصادرات الصينية ينبثق من مصادر إنتاج، إما مملوكة أو تتحكم فيها شركات أمريكية ترتبط

مع الصين بنشاط تجاري لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح. واستخدمت الولايات المتحدة أدوات سياسية تجارية مختلفة ضد الصين عن تلك التي استخدمتها ضد اليابان قبل عشرين سنة. وشجعت تلك الدولة على الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية WTO لكي تصبح تحت حكم قرارها. وأصرت على تعزيز حماية الحقوق الملكية الفكرية لتمنع قرصنة براءة الاختراع والبرامج، كما اشتكت من ادعاء رخص العملة الصينية التي تسمح بفائدة تجارية غير عادلة.

ويبرز التحليل العرضي التنافسي حول تأثير التجارة على الاقتصاد عدداً من الأسئلة المحددة عن اختيار السياسة التجارية لمواجهة المجهول. كيف يمكن للدول أن تتبع الأسواق الحرة بنشاط؟ إلى أي مدى يمكن للحماية مساعدة أو إضعاف الاقتصاد المحلي؟ كيف يمكن لدول متقيدة بالسوق الحرة أن تتعامل مع دولة تستفيد من الأسواق الحرة، ولكن تحمي أسواقها؟

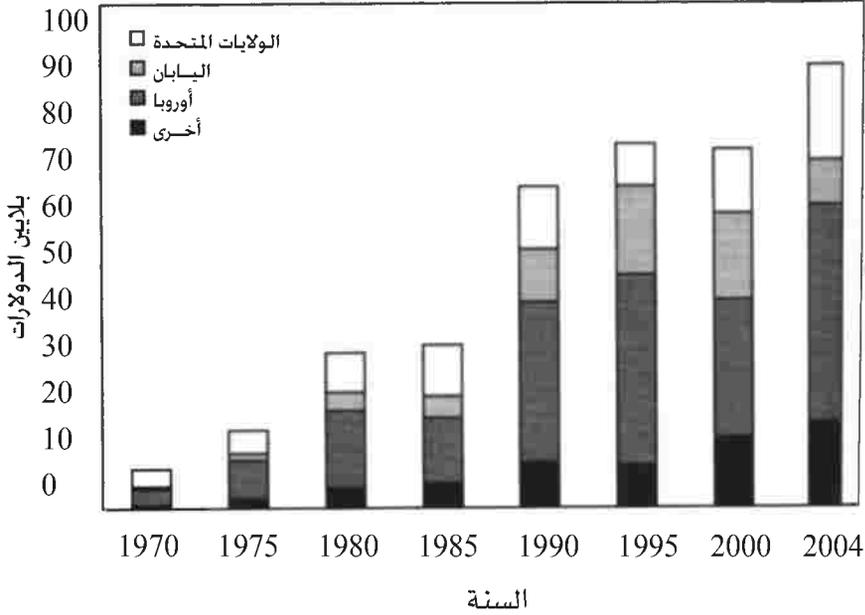
التدفق المالي العالمي والتحويلات

ويعمل الاستثمار أيضاً عبر حدود الدولة، مثيراً أسئلة مهمة في أثناء ذلك. تبحث الدول، وخاصة النامية، عن جذب رأس المال من الخارج على أمل زيادة الاستثمار والنمو. وتتدفق الصناديق المالية عبر الحدود في عدة أشكال: المساعدة الأجنبية، والقروض العامة والخاصة للحكومات والشركات، وشراء حصص الشركات والسندات الحكومية (الاستثمار في المحافظ الاستثمارية) والاستثمار المباشر في الشركات (الاستثمار في الأسهم). وقد يثري تدفق الصناديق عبر الدول مستويات الاستثمار وقد لا يؤدي إلى ذلك في البلد المستهدف. على سبيل المثال، قد يستخدم المستفيدون من المساعدة الأجنبية المال لبناء بنية تحتية مادية مثل الطرق والسدود المولدة للكهرباء أو قد تنفقها على المعدات الحربية التي قد تسهم بقدر ضئيل أو لا شيء في النمو الاقتصادي (يتبع الشكل 9-6 التدفق التاريخي للمساعدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [OECD]، والذي يشمل تقريباً جميع اقتصاديات اقتصاد السوق المتطور). وعلى الرغم من أن الاستثمار المباشر من الخارج في مصنع نسيج جديد قد يظهر احتمالاً كبيراً في أن يزيد من الاستثمار بشكل عام في الدولة

المتلقية، إلا أنه قد يقود أيضاً بعض أصحاب المنشآت المحلية إلى تحويل صناديقهم الاستثمارية في الخارج أو يعيدون استخدامها في الاستهلاك وباختصار، جذب المال من الخارج له مضامين غير مؤكدة لزيادة الاستثمار. هذه المضامين، مثل القروض أو الاستثمار قصير المدى، أصبحت أكثر غموضاً عندما تغادر هذه الصناديق بشكل نهائي الدولة التي اجتذبتهم.

اجتذبت دول العالم الثالث كمية كبيرة من القروض في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، واستخدم بعضهم هذه القروض بتدبير لزيادة التوفير المحلي والاستثمار وبعضهم الآخر ضاعف ببساطة الاستهلاك. وبغض النظر عن كيفية استخدام الدول النامية لقروضها، فإنها مرت بأوقات عصيبة في دفع ديونها الأجنبية منذ تلك المدة. وكان مجموع الدين الخارجي في عام 1990 للدول النامية 1.422 بليون وزاد في عام 2001 بشروط بسيطة إلى 2.333 بليون (البنك الدولي 2004: 246). وقام البنك الدولي بوضع قائمة من 41 دولة نامية على أنها «الدول الأكثر ديناً» في عام 2001. وأطلقت الدول المدينة مبادرة في عام 1996 مساعدة الدول المدينة الفقيرة (HIPC) تحت إشراف البنك الدولي وصندوق مونري الدولي وهو جهد دولي مهم لمساعدة الدول النامية لتخفيف بعض الحمل بالتسامح عن جزء من الدين، وخفض نسبة معدلات الفائدة أو تمديد شروط الدفع، أو حتى مقايضة الدين بالحفاظ على البيئة أو ملكية الصناعات التي كانت تمتلكها الدولة، وبقي الدين الأجنبي في العديد من الدول في الجنوب، وبالتحديد دول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا موضوعاً اقتصادياً دولياً رئيساً.

وظهرت في السنوات الأخيرة دعوة متزايدة - قام بها ناس بشهرة نجوم موسيقى الروك - لزيادة المساعدة الأجنبية للقضاء على الفقر وتحديداً في إفريقيا. وعلى الرغم من أنه يبدو من الواضح أن المزيد من المساعدة سوف يكون مفيداً إلا أن ذلك يعني استمرار المشكلة. وأشار اقتصاديان (Rajan and Subramania, 2005) إلى الروابط الضعيفة بين المساعدة والنمو التي لوحظت في الماضي ووضحا كيف يمكن للمساعدة أن تقلل من التنافس وتزيد الفساد ليتعادل مع أي تأثير إيجابي. والمال منفرداً لا يكفي فهو ليس كرة سحرية.



الشكل 9 - 6 مستويات تبرعات المساعدات الخارجية.
ملاحظة: تشير الأشكال إلى الإجمالي لمساعدة التنمية الدولية.
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

<http://www.oecd.org/datoced/5037775/16/htm>

كما أن قدرة الصناديق المالية الخارجية على تحسين الوضع الاقتصادي غير واضحة في الدول المتطورة أيضاً. ومن المهم معرفة أن التدفق الداخلي والخارجي للمساندة المالية من الخارج يرتبط بقوة بموضوعين من مواضيع دراستنا للتعزيز بالافتراض أو بالربح التشغيلي: الادخار/ الاستثمار والتجارة. فهناك دولة مثل اليابان، لديها فائض من التصدير أكثر من الاستيراد، حصلت على الفائض بالادخار أكثر مما استثمرت محلياً. ويمكننا إبراز هذه العلاقة بشكل يبقي جميع الحسابات الاقتصادية لجميع الدول:

$$\text{ادخار} - \text{استثمار محلي} = \text{تصدير} - \text{استيراد} = \text{استثمار أجنبي}.$$

ولا يتضح دائماً في هذه العلاقة أين تقع القوى الدافعة: هل اليابان تصدر الكثير مقارنة باستيرادها؛ لأن لديها فائضاً من ادخارها نسبة إلى طلب الاستثمار المحلي؟ وهل هذه المشكلة أصبحت أسوأ بسبب هرم سكان اليابان؟ أو هل تعكس شبكة اليابان الكبيرة من الادخار صفة الاستيراد الموجه الذي تتصف به شركاتها وسياسات الحكومة؟

وأيضاً كانت الحال. فإن اليابان تستخدم فائضها من الادخار إلى جانب استثمارها المحلي لإرسال الأموال للخارج لغرض الاستثمار الخارجي. وعلى الرغم من أن دولاً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ترحب عادة بتدفق الاستثمارات لصناعاتها والأمل بوظائف ونمو إلا أنها أيضاً تقلق، مثلما هي الحال مع الدول النامية، من أن تكون الأموال المتتالية والعائدة إلى اليابان مثيرة للمصاعب. ومن هنا تلح العديد من الدول المتقدمة على اليابان في أن تحارب اختلال التوازن في المعادلة السابقة وذلك بإجراء ما يأتي (1) زيادة الاستهلاك المحلي وتقليل الادخار و(2) زيادة الاستيراد نسبة إلى التصدير.

يؤمن صانعو السياسة الاقتصادية بأنه لدينا تعزيز للربح التشغيلي عبر التجارة والاستثمار إلى جانب الرفاهية الاقتصادية وربما أيضاً توزيع الدخل والثروة، مع الأخذ في الحسبان السياسة المحلية والدولية. وفي الوقت نفسه، هناك جدل جوهري حول كيفية التطبيق المناسب للربح التشغيلي. وفي الجزء الآتي سوف نستخدم نموذج المستقبلات العالمية لاستكشاف أوسع لهذه المواضيع. يجب أن نعرف أن بعض الإجابات للنقاشات التي يطرحها النموذج هي إلى حد ما مبنية في داخل النموذج؛ لذلك يجب أن نستخدم النموذج بهدف التفكير بالمواضيع، النقاشات، وإحصاء الفهم، وليس بهدف الحصول على «الإجابات».

القضايا المالية المحلية والربح التشغيلي: جدول المحاسبة الاجتماعية

أحد السمات الجديدة لبرنامج IFS، ما زال تحت التطوير، المحاسبة الاجتماعية (SAM). وهو مجموعة من الجداول المترابطة والتي تتابع قيمة الدولار الثابتة للمصادر بين القطاعات ومسؤولي الاقتصاد. ويبين الجدول 1 - 6 جدول SAM النموذجي المتاح في نظام IFS: السيولة الإجمالية في قطاعات الطلب الرئيسية للاقتصاد - المنازل، الشركات، أسهم رأس المال الحكومية والأجنبية. في هذا المثال السيولة الإجمالية من قطاعات الطلب الستة \$ 17.713 - والسيولة الأقل في القطاعات الست المنتجة (إنتاج متوسط) \$ 17.474 - وسيولة أقل لبقية العالم - \$ 1.225 - يعادل GDP - (\$ 9.014). وتحت كل خانة في هذا الجدول مستوى آخر من التفاصيل. وخلف الخانة في الركن الأيمن العلوي - \$ 7.474 - جدول آخر هو جدول الدولار الثابت الداخل والخارج والذي يوضح قيمة سيولة الدولار بين قطاعات الإنتاج (انظر الجدول 1 - 6). هناك جدول خلف خانة المنازل المندفعة من خانة القطاعات (\$ 5.237) (الجدول 1 - 6) والذي يبين الكسب من تصنيف المهارة في كل قطاعات الإنتاج الستة في عام 2000. هذه الجداول هو توقع سنوي لكل دولة حتى عام 2100.

ويمكن لهذا التفصيل الغني والهائل لكل قطاع أن يساعد مستخدم النموذج على مناقشة أسئلة مثل التحول التوزيعي المتعلق بتممية المهارات، وما يعنيه التقاعد من سكان يهرمون، وتأثير التحول الحاصل إلى قطاع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) للاقتصاد المتقدم.

العوارض وتحليل السيناريو

في هذا الجزء نستخدم نموذج المستقبلات العالمية (IFs) لاستكشاف المستقبلات الاقتصادية الدولية. شرح الفصل الرابع ميكانيكية استخدام (IFs) لتحليل السيناريو وهذه المعرفة ضرورية. ويوصي بشدة على أن تكمل تمارين العوارض في ذلك الفصل والفصل الخامس قبل أداء التمارين هنا.

أشار الفصل الخامس إلى أن أول خطوة في تحليل السيناريوهي هي أن تختار بعض المؤشرات المهمة في عروض الرزم، والتقارير الأساسي، والعروض المتخصصة (مثل الخلفية المطورة، وخريطة العالم وجدول المحاسبة الاجتماعية). على سبيل المثال، انظر إلى أهداف التنمية الألفية وانقر على الهدف 1، الفقر والجوع، ولتري كيف يدفع النموذج النمو نحو الأهداف تحت سيناريوهات مختلفة. ومتى ما كان لديك شعور أساسي بالمتغيرات الكمية الرئيسة في النموذج فإنه يمكنك التلاعب بالمعايير، والتي تعتقد أن سياسات العالم الحقيقي قد تؤثر فيها وتحلل الدافعية المحتملة. ولأن التركيز في هذا الفصل هو على نمو الرفاهية وتوزيعه العالمي فإن بعض المؤشرات المهمة واضحة. مع الأخذ في الحسبان رفاهية الاقتصاد إلا أنك قد ترغب بالنظر إلى الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP وWGDP) للعالم ولدولة ومنطقة محددة وإلى معدلات النمو في هذه القيم. كرس بعض الوقت لتحليل هذه القيم مرة أخرى في الاحتمال الأساسي. هناك الكثيرون الذين ينتقدون التركيز على هذه المؤشرات الاقتصادية الخالصة للرفاهية. ولذلك فقد تود أن تنظر إلى المتغير HDI الذي يمثل مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وهو معيار رفاهية اجتماعية يجمع بيانات عن عمر الإنسان المتوقع، والتحصيل العلمي والدخل. انقر على عرض، عرض رزمي، التنمية (في المربع في الجهة اليسرى) HDI لمناطق التنمية الكبيرة، خط بياني. وتعطيك الصورة الظاهرة لمحة من الاتجاهات الدافعة، عن طريق المنطقة، للـ HDI في الاحتمال الأساسي والسيناريوهات البديلة.

وفي أثناء اهتمامك بقضايا التوزيع والمساواة سترغب بجعل القيم المطلقة والنسبية للفجوات بين الشمال والجنوب (NSGAPA و NSGAPA) مؤشرات مهمة في تحليلك وأيضاً مؤشر (GINI) العالمي والذي تعني فيه القيم المنخفضة مساواة أكبر. استكشف هذه المتغيرات في الاحتمال الأساسي وانظر لتفاصيل أكثر في التنمية الاقتصادية في بعض مناطق العالم الأفقر. على سبيل المثال، دخل الفرد في الاحتمال الأساسي للدول النامية يقترب بسرعة من الدول الغنية بمعنى نسبي، ولكن الفجوة في الدخل المطلق تتسع. هل هذا نجاح أم بداية مشكلة؟ ويشمل برنامج IFs أيضاً مؤشرات الفقر (INCOMELT1 و INCOMELT2) والتي تبين عدد الناس في كل

دولة الذين دخلهم أقل من \$1 أو \$2 في اليوم. ويدخل برنامج IFs فقط علاقة جداً بسيطة بين GDP للفرد وتوزيع الدخل المحلي (انظر GINIDOM). وتركيز برنامج IFs هو على التوزيع داخل الدولة.

أحد الطرق الممتعة لملاحظة التغيرات في توزيع الدخل العالمي هو بالنقر على عرض، عرض متخصص، خريطة العالم، منحني لورنز، Gini. ثم اختار منحني لورنز واطلب GDP أو GDPP سوف يظهر منحني لورنز مبيناً التوزيع المبدئي للدخل العالمي مع معامل Gini. ملخصاً القياس غير عادل عبر الدول. وبزيادة السنة في العرض، يمكن تجربة تغيرات في هذه العلاقات عبر زمن التوقع.

فرض النمو الاقتصادي

حين نستعرض التفكير بتعزيز التشغيل مع النظر إلى النمو والتوزيع فإننا نركز على أربع مواضيع محددة: التقنية، والاستثمار المحلي، والتجارة، والسيولة المالية العالمية والتحويلات. وسوف ننظم استخدامنا لبرنامج IFs بالطريقة نفسها. وقبل أن نتحول إلى هذه المواضيع الأربعة ذات تعزيز الربح التشغيلي الممكن يجب أن نعرف أنه يوجد هناك طريقة يمكن بها فرض التغييرات على GDP بطريقة مباشرة.

وهذا مفيد حين ترغب بافتراض معدلات نمو مختلفة كقاعدة، مثلاً، لسيناريوهات الطلب على الطاقة أو الحصول على الغذاء. يفترض نموذج النمو GDP في برنامج IFs أن التقدم التقني يقدم أسهاماً جوهرياً (تظهر الدراسات عادة أنه يسهم بالنصف أو أكثر من نمو GDP). والتقنية، أو بدقة أكثر، تقدم الإنتاج المتعدد في أي منطقة (MFPRATE) هو وظيفة من ثلاثة عناصر: تقدم التقنية في الدولة التي تقود العالم تقنياً (mfpleader)، تفاوت حسابي داخلي في معدل القائد (هذه هي الفكرة المتعددة الأوجه والتي كنا نببحثها حين ناقشنا رأس المال البشري والاجتماعي سابقاً)، وتغير خارجي محدد من القائد (mfpadding). ويفترض العنصر الداخلي أن الدول التابعة تستطيع تبني التقنية أسرع مما يمكن للقائد أن يطورها. يمكنك

استخدام **mfpleader** لزيادة أو تقليل النمو الاقتصادي في جميع الدول، أو يمكنك استخدام **mfpadding** لتغييره في أي دولة/ منطقة محددة.

لإجراء تغيير كبير في النمو العالمي من الاحتمال الأساسي، زد قيمة **mfpleader** لجميع السنوات من 2000 حتى 2100. استخدم خيار شجرة السيناريو: انقر على تحليل السيناريو، تحليل السيناريو مع الشجرة لتحصل على شكل الشجرة. قم ببحث معيار بالاسم ثم حملة على الشجرة للجميع - وهذا سوف يضع المحرك لكل قطاع اقتصادي في الشجرة. ثم انقر على اسم كل قطاع (كحد أدنى للتصنيع المهم وقطاعات الخدمة) واختر عالٍ. ثم أدر النموذج لـ 100 سنة للأمام. إلى كم يرتفع متوسط النمو الاقتصادي العالمي السنوي. (اختر **WGDP** للعرض في هذا السيناريو والافتراض الأساسي، وعرض جدول، استخدام خيار النسبة لتري معدلات النمو السنوي)؟ كم يتغير. الطلب العالمي للطاقة (انظر إلى **ENDEM** لمجموعات العالم)؟ وكيف ستكون درجة حرارة العالم في عام 2100؟ وسوف ندرس الروابط بين النمو الاقتصادي والطاقة والبيئة في الفصول الآتية.

توصية البحث. هل المصادر الطبيعية تحد من النمو الاقتصادي؟ حذر الكثير من الناس من أن المصادر الطبيعية تقف كحاجز متمرّد على النمو الاقتصادي. إذا كان معظم العالم يمتلك مصادر طبيعية غير متجددة محددة فكيف يمكن للسكان، والإنتاج ومستويات المعيشة أن تستمر بالنمو عبر الزمن؟ يفترض معظم الاقتصاديين أنه إذا قل نمو مصدر طبيعي معين فإن سعره سيرتفع دافعاً المستهلكين إلى تقليل الطلب ومشجعاً المنتجين على زيادة التموين وحافزاً التقنيين على تحسين العمليات لاستعادة واستخدام واكتشاف أو تحسين البديل. يمكنك أن ترى كيف تجسد هذا السلوك في برنامج **IFs** بتغيير المستوى المفترض من احتياطي البترول العالمي (اقطع **RESOR** - السعودية - البترول بكميات كبيرة باستخدام **rsorm**) ولتري ماذا يحصل لنمو **GDP**، وأسعار الطاقة، واستخدام الطاقة بنوع الوقود.

التقنية والإنتاجية المتعددة

رأينا أن هناك عدة طرق للتأثير على التقنية أو عنصر الإنتاجية المتعددة والنمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن تغير إنفاق دولة ما على التعليم أو الصحة يمكن أن يدفع رأس المال البشري ومن ثم نمو الإنتاجية المتعددة والنمو الاقتصادي. ولكن هل يمكن أن يكون له أيضاً تأثيرات مفاجئة وغير مرغوبة؟ انظر ماذا يحدث لإنفاق البحث والتنمية (R & D) والإنفاق العسكري (GDS) وعندما تزيد حجم الإنفاق الحكومي والذي يذهب إلى التعليم استخدم (gdsm).

ويمكنك أيضاً تغيير اتجاه الافتراضات عن تأثير الحكومة، والحرية الاقتصادية، والفساد — جميع المتغيرات موجودة تحت مفهوم رأس المال الاجتماعي (جرب econfreem مع التركيز على نيجيريا). إلى أي درجة يستجيب النمو الاقتصادي للمتغيرات المعقولة في هذه المتغيرات؟ إذا كنت تعتقد أنه ليس بالاستجابة المطلوبة يمكنك أن تغير قيم المعايير. مثلاً، في مختصر التنمية إسهام المعيار في ملاحظة الفساد هي 0.2 إذا كانت قراءاتك للمعلومات أقتعتك بأنه يجب أن يضعف، فيمكنك تغيير قيمة المعيار (ابحث في mfpgovcor لتجده على الشجرة).

الاستثمار

وكما رأينا فإن الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي يمكنه تحسين النمو الاقتصادي وذلك بإثراء كفاية الاستثمار. ولكن وببساطة فإن زيادة أو خفض مستوى الاستثمار له تأثير كبير أيضاً. هناك العديد من الطلب على GDP: وبعضها يذهب إلى الاستهلاك الخاص (C)، بعضها إلى الاستهلاك الحكومي (G) وبعضها إلى شبكة التجارة (X ناقص M). والدولة التي تركز جزءاً كبيراً من مخرجاتها للاستثمار — سواء بقرار حكومي أو تدار بحوافز حذرة — يمكن أن يحقق نسبة عالية من النمو الاقتصادي، ولكن قد يؤدي ذلك إلى تقليل الاستهلاك ومستويات المعيشة على المدى القصير.

يمكنك محاكاة زيادة الاستثمار (مجرداً من كيفية تشجيعه واقعياً في العالم الحقيقي) وذلك بتغيير مضاعف الاستثمار (inv). وحين يكون invm 1.0 فإن النموذج يحسب

الاستثمار بناء على الأنظمة الداخلية، وحين تكون القيمة 1.5 فإن الاستثمار يكون 50%. يتغير الاستثمار (I) ويأتي على حساب أو لمصلحة الاستهلاك (C). والمعيار *invm* هو لدولة محددة، إذا كنت تريد أن ترى جميع العالم والذي يزيد فيه الاستثمار فإنك ستحتاج إلى تغييره إلى العالم. هناك العديد من المطالبات لزيادة الاستثمار في الولايات المتحدة، وقد ترغب بأن ترى التأثير في ذلك البلد فقط.

توصيات البحث. كم سيكون مقدار تعزيز التشغيل الربحي إلى جانب الأداء الاقتصادي إذا أمكن زيادة الاستثمار؟ ولأن زيادة الاستثمار تأتي على حساب الاستهلاك، فهل يمكن للدول النامية اقتصادياً استخدام هذه الإستراتيجية بالفاعلية نفسها. أو أن لها مضامين قصيرة المدى للدول الأفقر (فقدان القوة الاستهلاكية، انحدار مستوى المعيشة) وغير مقبولة؟ مثلاً، هل يمكن لإفريقيا أن تزيد الاستثمار دون تعميق مشكلة الغذاء الحالية وسوء تغذية الأطفال (MALNCHIL).

التجارة

استكشف نمو التجارة في الافتراض الأساسي. انظر إلى التجارة العالمية بصفتها نسبة من الاقتصاد العالمي (WTRADE). يجادل المطالبون بالتجارة الحرة والممتدة بأن النمو المستمر في التجارة بصفته نسبة من الاقتصاد يحمل معه العديد من الفوائد. الحماية: تهدد عوائق التعرفة الجمركية وغير الجمركية هذه الفوائد. التعرفة الجمركية هي ضرائب على الواردات ومن ثم ترفع الأسعار وتقلل من حجمها. والعديد من العوائق غير جمركية للتجارة مثل الحصص أو قيود الجودة النوعية على الواردات (مثل المستويات الصحية على الغذاء المستورد) لها التأثير العام نفسه.

هل يبين برنامج IFS فوائد تجارية أعظم والقليل من عوائق التجارة التي يدعيها الليبراليون؟ لفحص هذا السؤال يمكنك التلاعب بمضاعف الحماية (protecm) بلداً بلداً. انقر في تحليل شجرة السيناريو على حكومات، اقتصاد، دولي، protecm، الولايات المتحدة (أو ابحث تحت اسم المعيار). ارفع الزر الجانبي إلى الحد الأعلى (1.5). وحين تكون القيمة 1.0 فليس هناك أي تغيير في التعرفة الجمركية والعوائق

غير الجمركية. وترفع بفعالية قيمة بـ 1.5 سعر العالم بمواجه دولة على كل وارداتها. حيث تقترب القيمة من 0.5 فإن سعر الاستيراد يسقط إلى النصف ولن يسمح لك النموذج بتقليل الأسعار أكثر من ذلك. قد تبدأ بسؤال عن نتائج انسحاب الولايات المتحدة من التجارة الحرة، وكما يفترض الكثيرون (وبعضهم يقول: إنه مرغوب) في العقد القادم. حاكي النموذج باستخدام مستوى حماية عالٍ. ما هي توقعاتك. ما هي النتائج؟ حاول أيضاً بالنتائج الممكنة للصين أو اليابان.

إذا كان التأثير الاقتصادي العالمي لحماية الولايات المتحدة أقل مما توقعت فقد يكون السبب الحماية التجارية، مثل الإنفاق العسكري، ويكون عادة خاضعاً للقوى المحركة للعقل والفعل المضاد له. ولا يبني برنامج IFS على أي رد فعل تلقائي من المناطق الأخرى لمعايير الحماية للولايات المتحدة ويجب أن تقوم بعمل ذلك من خلال سيناريوهاتك.

ادخل ردة الفعل المناسبة إلى حماية الولايات المتحدة المتزايدة من جميع الدول في النظام (ممثلة هبوطاً جماعياً في نظام التجارة الليبرالية). ويمكنك فعل ذلك بزيادة مضاعف الحماية لمجموعات العالم. انظر مرة أخرى إلى نتائج اقتصاد العالم. يمكنك تجربة حرب تجارية عالمية مرة مع تعرفه جمركية قد تكون 300% (تحتاج إلى أن تنقر على زر تخصيص كامل لترفع الأسعار) ماذا يفعل هذا المستوى من الحماية للنمو الاقتصادي العالمي؟

ترويج التصدير. يوافق الجميع تقريباً على أن التجارة تدعم الرفاهية الكلية. وتفترض نتائج هذه السيناريوهات أن بنية برنامج IFS تحمل هذا المنطق العرضي. ويدرك الليبراليون التجاريون أن الدول النامية تواجه عالماً متطلباً، ولكنهم يجادلون بأن التجاوب المناسب هو في استخدام السوق بذكاء، وليس بالخروج منه. ويشيرون إلى النجاح الاقتصادي لتايوان، وجنوب كوريا وإلى الدول المروجة للتصدير دليلاً.

عد إلى الافتراض الأساسي (انقر ملفات السيناريو على الشجرة، أخل الشجرة) وطور سيناريو جديداً يدخل فيه سياسة ترويج التصدير لمجموعة الدول المهمة المدعوة

BRICs (البرازيل، روسيا، الهند، والصين). يوجد معيار تحويل تصدير (xshift) والذي يسمح لك «بفرض» صادرات الدول إلى السوق العالمية. تترك قيم الصفر الصادرات كما هي في الافتراض الأساسي، ولكن القيم الإيجابية تزيد التصدير (8 - 6 وعكس العديد من المعايير، فهو عنصر مضيف أكثر مما هو مضاعف). وتأثيرات xshift تراكمية أي، تضيف قيمة 0.5 نحو 5% إلى التصدير لتلك السنة وإلى جميع السنوات الآتية إلى أن تضعف العوامل الأخرى في نموذج الزيادة. لذلك فمن الأفضل أن تكون قيمة xshift منخفضة (مثل 0.2) لجميع السنوات. طبق السيناريو على سبيل المثال، للتصدير (×) إلى BRICs (وهي دول كبيرة وبارزة ودائماً تحدد بالبرازيل، روسيا، والهند، والصين، وأحياناً يضاف لهم أندونيسيا وجنوب إفريقيا). ثم انظر مؤشرات الاقتصاد ونوعية المعيشة لمجموعة تلك الدول. هل للسيناريو أي تأثير على الدول أو المجموعات الأخرى؟

كيف تحسن التجارة الأداء الاقتصادي في برنامج IFs لو كان هناك مستوى عال من التقسيم القطاعي وعرض مفصل لعامل التكاليف في برنامج IFs، فإن فوائد التجارة من الميزة التنافسية والتخصص ستكون ضمنية. ولا يوجد في برنامج IFs هذا المستوى من التفصيل، وبدلاً من ذلك فهو يعتمد على ميكانيكية تربط واردات الصناعات إلى كفاية الإنتاج. وكما أن نسبة التجارة إلى GDP تزيد فإن فاعلية الإنتاج في جميع القطاعات تزيد أيضاً (وهنا تتحكم مطاطية الإنتاج المتعدد والاندماج الاقتصادي، mfpeconint). وجوهرياً، فإن هذا الرابط يخدم كبديل لجميع فوائد التجارة بما في ذلك المكاسب الفاعلة من الميزة التنافسية ومكاسب الإنتاج من خلال استيراد المصنعات وخاصة بضائع رأس المال والتي تجلب تقنية متقدمة.

شروط التجارة: نادراً ما يناقش حتى المشككين بالتجارة الحرة قضية أن التجارة تزيد إجمالي الفائدة الاقتصادية لجميع الأطراف. وبدلاً من ذلك فهم يناقشون استفادة بعض الأطراف أكثر من غيرها وربما حتى أكثر بكثير من الطرف الآخر. والجواب لمثل هذه الادعاءات يوجد في شروط التجارة - سعر الصادرات التي يحصل عليها البلد المصدر نسبة إلى سعر وارداته.

وفي العالم الحقيقي من الصعب تغيير شروط التجارة. ولا يمكن لدولة أن تبدأ ببساطة البيع بسعر أعلى لما تصدره وتتوقع أن تكسب المزيد. فقد يضعف رفع الرسوم الطلب ويظهر التنافس الممول، وفي النهاية قد يقلل مكاسب الدولة. ويمكن لبعض الدول أن تحول الإنتاج والتصدير من بضائع قليلة القيمة إلى أخرى بقيمة أعلى وهذه إستراتيجية اتبعتها اليابان في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي والآن تتبعها الصين.

يمكنك استكشاف شروط التجارة شمالاً - جنوباً في الافتراض الأساسي، كما برمجت في النموذج، وذلك بالنظر إلى المتغير المحسوب TERMTR هل يبين اتجاهًا واضحاً للأعلى (قيمة نسبية أعلى للتصدير من الجنوب) أم للأسفل (قيمة أقل للصادرات)؟ يدور نقاش عريض بين هؤلاء الذين درسوا شروط التجارة من ناحية إلى أي درجة تحول الاتجاه تاريخياً ضد الجنوب، ومن ثم هناك أساس ضعيف للثقة بأي توقع.

يمكننا أن نرى أهمية شروط التجارة للجنوب بمحاكاة التأثير المالي بعد تحسين هذه الشروط. ومضاعف شروط التجارة هو مضاعف على قيمة الصادرات الجنوبية (ويقلل تناسباً قيمة الصادرات الشمالية). إذا غيرته تدريجياً من 1.0 مبدئياً ربما إلى 1.2 في عام 2005 فسترى تأثير بنحو 20% تحسن في شروط التجارة للجنوب (وحتى لو بدا لك أنه من غير المعقول لسياسات العالم الحقيقي أن تحصل على مثل هذا التحول).

أدر النموذج بهذا التغير وانظر إلى شروط التجارة الجديدة (TERMTR). قد تود النظر باهتمام إلى منطقة جنوبية معينة في إفريقيا. ماذا حدث لقيمة الصادرات (\times) وتكلفة الاستيراد (M) أو توازن التجارة (TRADEBAL)؟ وماذا حدث GDP للفرد (GDPPC) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) مقارنة بالافتراض الأساسي؟ هل يسمح التحسن في مكاسب التصدير لإفريقيا باستيراد أي غذاء (AGM)؟ إذا كان الجواب نعم، فهل لذلك أي تأثير على سوء تغذية الأطفال (MALNCHIL) في إفريقيا؟ وبشكل عام، كيف يمكن أن يقارن التغيير في شروط التجارة بالمساعدة الأجنبية (سوف يناقش لاحقاً) من ناحية إدخال تحسن على حياة الأفارقة؟ لماذا؟

إذا برمجت النموذج بحيث يكون توقعه لأقل من ثلاثين سنة، فمن الأرجح أن ترى نتائج لهذا السيناريو مثلما توقعت. وإذا عمل النموذج إلى عام 2050 فقد ترى «نتائج غير متوقعة»، أو نتائج عكسية - وهذا يعني، أن المناطق التي تتوقع أن تستفيد من عارض بشروط التجارة لمصلحتها لن تكون جيدة بقدر ما هو موجود في الافتراض الأساسي. اكتشف النتائج بعناية؛ لترى السبب (يمكنك أن تنظر إلى مستويات الدين الخارجي [XDEBTRA] وأسعار الصرف [EXRATE] لبعض الجوانب المستغلقة على الفهم. والنقاش الآتي عن المساعدات سوف يساعدك على فهم مثل هذه النتائج.

توصيات البحث. ما هو مقدار الفائدة التي تجنيها الدول لو فتحت أسواقها للاستيراد؟ هل يمكن لدولة واحدة أن تستفيد من طرف واحد أم يجب أن تفتح عدة دول مناطق أسواقها باستمرار؟ إذا فتحت الدول والمناطق الأسواق فهل تشارك الدول بالفائدة وعلى قدم المساواة؟ هل تقارن تكلفة الحماية بمكاسب التجارة الحرة؟

السيولة الدولية والتحويلات

المساعدة الخارجية. يمكن استخدام نموذج برنامج IFS لمعرفة تأثير المساعدة الخارجية والسيولة المالية الأخرى من الشمال إلى الجنوب. انظر مرة أخرى إلى نسبة GDP للفرد في الشمال والجنوب وإلى الفجوة النسبية بين الشمال والجنوب (NSGAPR) وانظر أيضاً إلى الاختلاف المطلق في GDP للفرد في المنطقتين العالميتين (NSGAPA). أدت هذه الفجوات المستديمة إلى تقديم الدول الشمالية برامج مساعدات مساندة للدول الجنوبية.

يحدد معيار المساعدة (aidon) نسبة GDP التي تدفعها الدول المانحة كمساعدة (من غير المحتمل أن تتعدى النسبة 1,0) (تبدأ المساعدة من 1%) حتى في برنامج مساعدة حقيقي للشمال - الجنوب، ومن الشائع الآن قيم مثل 0.3) وفي هذا السيناريو سوف ترغب افتراضاً بتغيير تدفق المساعدات للعديد من الدول المانحة، ومن المحتمل جميع مجموعة OECD، وربما متسلاً aidon لهدف عالمي يصل إلى 07. من قيمته المبدئية خلال خمس أو عشر سنوات.

وتذهب المنح من الدول إلى صندوق مشترك ويقسمها النموذج بين الدول المتلقية (يشير aidrec إلى حصة GDP والتي يحصل عليها المتلقين المستهدفين كمساعدة. والمبالغ المستلمة واقعياً هي التوزيع المتناسب للمنحة الدولية لهذه الدول المستهدفة). والمنحة هي مبلغ المساعدة عبر الدولة محسوبة ببرنامج IFS ببلايين الدولارات. وهي سلبية للمانحين وإيجابية للمتلقين.

ومرة أخرى، قبل أن تدير النموذج بزيادة تحويلات مساعدة الشمال - الجنوب فكر كم مقدار التأثير الذي تتوقع أن يكون للسیناریو على مؤشر التنمية أو GDP للفرد في مناطق المنح والتلقي. كم يمكن لزيادة المساعدة أن تضيق من الفجوة المطلقة والنسبية للشمال - الجنوب؟ وكم سيكون تأثير المساعدة على مناطق متلقية مختلفة؟ وعموماً، كم تعزيز الربح التشغيلي الذي يظهره النموذج مع هذه السياسة «المستخدمة» وكيف يقارن هذا بتوقعاتك؟

رأينا سابقاً كيف يمكن لتغير في شروط التجارة أن ينتج نتائج «غير متوقعة» على المدى الطويل. إذا نظرت إلى تأثير زيادة استلام المساعدة على إفريقيا على المدى الطويل فقد ترى نتائج لأسباب مشابهة. وخاصة إذا اختلفت نتائج النموذج عن توقعاتك. سوف ترغب في أن تعرف أكثر عن أساس لحساب النموذج. كيف يمكن أن تؤثر المساعدة الخارجية على اقتصاد المانحين والمتلقين في برنامج IFS؟

أولاً، المساعدة تؤثر على الأرباح والإنفاق الحكومي. وللمتلقين، هي إضافة إلى أرباح الحكومة، وللمانحين فهي تنافس أوجه الإنفاق الحكومي الأخرى. وفي كلا الحالتين، فإن لها مضامين ثانوية عن الأنواع الأخرى من الإنفاق الحكومي ومن ثم على الاقتصاد. ثانياً، تؤثر المساعدة في الاستثمار على الرغم من الجدل بين الباحثين بخصوص مبلغ المساعدة التي تزيد الاستثمار. ثالثاً، المساعدة إما أن تكون اعتماد (للمتلقين) أو دين (للمتبرعين) لتوازن حساب العملة الخارجية (CURACT). ومثل ذلك سوف يؤثر بالدين الخارجي (XDEBTRA) وسعر الصرف (EXRATE)، وتوفير الاستيراد (والذي من ثم يؤثر على الأداء الاقتصادي). وفي هذا الرابط الأخير والذي يمكن أن يسبب تحسينات غير متوقعة في شروط التجارة، وتدفق المساعدات لزيادة سعر الصرف، ثم يوهن التصدير والنمو.

توصيات البحث. تجربة سيناريوهات مختلفة للمساعدة الخارجية. على وجه العموم، هل أثبتت هذه السياسات أهمية أم لا عما توقعتم؟ كيف تفسر النتائج؟ ولكي تفهم النتائج فقد تود النظر إلى الرقم الضخم نسبياً للإنفاق الحربي (GDS)، والمساعدة الخارجية (AID)، والاستثمار (I)، والتجارة (X, M). وقد ترغب الآن في تشغيل النموذج مدة خمس وعشرين سنة أو أكثر لتحليل أوسع. كيف يمكن أن نتوقع جوهرياً من برنامج مساعدةٍ واسع المدى أن يقلل الانقسام بين الشمال - الجنوب سريعاً؟

الدين والقرض العالمي. هناك عادة عنصر دين أساسي في ما ندعوه بالمساعدة الخارجية. لذلك، فإن المساعدة الخارجية تسهم في التدفق الخاص لرأس المال إلى الدين الخارجي والذي يتراكم مع الفائدة ويوقف قدرة الدول النامية LDC على الاستيراد. وفي الواقع، جزء كبير من الدين، وخاصة في الدول الأفقر LDCs، مثل العديد منها في إفريقيا، فإن الدين العام مملوك من حكومة لأخرى.

يحسب برنامج IFs الدين العام العالمي للدول الجنوبية كجزء (aidlp) من المساعدة التي يتلقونها. ويراكم البرنامج مجموع الدين الخارجي للمناطق (XDEBTRPA) ليعمل كعجز للتجارة السنوية وأيضاً كقرض عام. ويمكن للفائدة أن تضيف إلى الدين (النسبة هي lintr). يحسب البرنامج السداد السنوي للقرض بناء على الحصة التي يجب أن تدفع كل سنة (repayr). وحين تكون الديون الخارجية ومعدلات الفائدة عالية فإن المبلغ الذي يجب دفعه سنوياً يمكن أن يتجاوز بسهولة مبلغ مساعدة خارجية جديدة، وواقعياً ينشئ شبكة مساعدة تنساب من الدول الفقيرة إلى الغنية. افحص قيم هذه المعايير والمتغيرات في الافتراض الأساسي في IFs ويمكن أن تركز على إفريقيا.

قارن وضع إفريقيا، بما في ذلك مستوى سوء التغذية عند الأطفال (MALNCHIL)، تحت سيناريو أو أكثر من تلك التي تقلل أو تحد من حصة القرض من المساعدة (مدخلاً الكل كمنح وذلك بوضع aidlp على 0.0) أو التي تعفي بفاعلية من الدين الكبير (بخفض معدل السداد إلى 0.0) كم هناك من تعزيز الربح التشغيلي لدى سياسة المتغيرات لتحسين وضع الأفارقة؟ وفي المقابل، ماذا لو كانت جميع «المساعدات» قروضاً؟

توصيات البحث. حاول تطوير أفضل وأسوأ سيناريو افتراضي لاقتصاد الجنوب. وقد يشتملان على مساعدة عالية أو قليلة (يعتمد ذلك على المضامين طويلة المدى التي تجدها للمساعدة).

وقد تحوي تغييرات في شروط التجارة، وتشجع التصدير، أو الحاجة له، وتغييرات في قوالب الإنفاق الحكومي. والآن لديك عدة مساندة ممكنة للسياسة والتي يمكنك أن تجربها. كم من الفعالية واقعياً تعتقد أن هناك في تناولك للمشكلات الاقتصادية للجنوب وفي أي سياسة توجد؟

الخاتمة

يخبرنا الاقتصاديون الليبراليون بأن التي تقود هي السوق وليست المؤسسات الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة، وسوف تشجع التجارة الحرة البضائع والخدمات، ورأس المال - يشار إليها بالعولة - ومستويات المعيشة. وبالتأكيد فإن التاريخ يشير في الخمسين سنة الماضية إلى أنه ما دامت التقنية توسعت وبما أن الحرية الاقتصادية زادت وسقطت الحواجز الدولية، أصبح هناك نمو اقتصادي دولي سريع، وانخفاض في معدلات الفقر العالمية وحتى - في السنوات العشرين الماضية - هناك انحدار حاد في العدد المطلق للبشر الذين يعيشون في فقر مدقع (Maddison, 1995 و2004, 2001; Chen & Ravallion) ويذكر منتقدي سياسة الاقتصاد الليبرالية بأن العوامل العرضية الدقيقة وراء النجاح الاقتصادي والفضل ليست مفهومة بشكل جيد، وأن فوائد النمو العالمي السريع لم توزع بشكل متساو، وأن القوانين الحكومية والتدخل في الاقتصاد سوف تكون دائماً أساسية لأسباب متنوعة، بما في ذلك زيادة رأس المال البشري. وتوجه اهتمامنا قيم مختلفة ومفاهيم إلى مواضيع مختلفة وإلى مساندة سياسية مختلفة. ومرة أخرى، يجب أن تخرج بخلاصتك عن الحسنات النسبية أو المختلطة للمفاهيم المحسوبة والفعالية التي نمتلك مع مستقبلك نصب عينيك.

ملاحظات

- 1- أعاد د. إيفان هيلبراند كتابة هذا الفصل للنسخة الحالية.
- 2- ماديسون 2001. (Maddison 216) وحسابات المؤلف. تستخدم أرقام ماديسون حساب القوة الشرائية المتعادلة بين اختلاف الدولة في مستويات الأسعار والتي غير منعكسة في المجاميع التي تستخدم حسابات سعر الصرف. تميل أرقام قوة الشراء المتعادلة إلى زيادة التوقع GDP في الدول النامية مقارنة بالمقاييس التي تستخدم سعر صرف السوق. وليس هناك طريقة مكتملة لحساب ومقارنة GDP عبر الدول وعبر الزمن.
- 3- تخطت 87 من 170 دولة والتي لدينا بيانات عتبة \$ 5.000 في عام 2004 (الدولار العالمي في 1990، وحدثت أرقام ماديسون للعام 1998 حتى عام 2004. قام بذلك المؤلف).
- 4- ماديسون، 1995 و2001، حسابات المؤلف.
- 5- OECD Economic Outlook، مواضيع متعددة
- 6- تفاصيل عن كيفية تطوير هذا النظام وكيف يعمل متوافقاً في "Forecasting Productivity and Growth with International Futures" الجزء 1 - 2 (مايو 2005) ويمكن تحميله من موقع برنامج IFs.
- 7- المدة الرائعة الأولى للعولمة (1820 - 1914) أنهتها الحرب والكساد. والمدة العظيمة الثانية للعولمة يمكن تأريخها من 1950. انظر Lindert & Williamson (2001).
- 8- لمعلومات أكثر عن المعقولية الاقتصادية وراء هذا السيناريو. انظر الحالة قيد الدراسة (Mankiw 2004: 248).

df